الأنباء
الجمعة 10 اغسطس 2012

### العثور على عدد كبير من العبوات الجاهزه في منزله .. وميقاتي يؤكد أن التوقيف تم بناء لاستنابة قضائية

# اعتقال الوزير السابق سماحة على خلفية مخطط لإغتيال «الراعي» في عكار

طغى خبر اعتقال النائب والوزير السابق ميشال سماحة داخل منزله في بلدة الخنشارة بقضاء المتن الشمالي على التطورات اللبنانية اليومية من قانون الانتخابات المثير للجدل الى الاشتباكات بين مواطنين لبنانيين في عكار والهرمل على خلفية حماية نازحين سوريين.

ونقل عن النائب العام التمييزي بالانتداب القاضي سمير حمود لـ «الأنباء» أنه اذن لقوى الامن الداخلي بإحضار سماحة لغاية التحقيق معه «بملفات معينة».

وفي حين امتنعت المراجع القضائية عن تحديد ماهية هذه الملفات، قالت مصادر معنية لـ «الأنباء» ان الملفات التي بررت احضار الوزير والنائب السابق الوثيقة الصلة بالنظام السوري الى التحقيق وعلى هذا النحو تتعلق بمخططات لأعمال إرهابية.

النائب والوزير السابق ميشال سماحة

أحد المؤيدين للوزير السابق ميشال سماحة يرفع لافتة تستنكر الاعتقال (محمود الطويل)

### مخطط لضرب موكب الراعي في عكار

وتردد بداية ان التحقيق يتناول القاء قنبلة صوتية على منزل النائب خالد الضاهر واخرى امام منزل الوزير غازي العريضي في بيصور، الا ان المصادر المعنية اعتبرت المسألة اكبر من ذلك بكثير، مشيرة لـ «الأنباء» الى الكشف عن مخطط للاعتداء على موكب للبطريرك الماروني بشارة الراعي خلال زيارة مقررة الى منطقة عكار بواسطة المتفجرات، ومن ثم اتهام اصوليين اسلاميين بذلك بهدف احداث فتنة اسلامية ـ مسيحية.

وتقول المصادر ان داتا الاتصالات الهاتفية التي كانت محجوبة عن الاجهزة الامنية لعبت دورها فيما توصل اليه جهاز المعلومات بضرورة احضار سماحة والتحقيق معه.

وفي تقدير المصادر ان اعتقال سماحة في هذا الوقت بالذات يشكل دلالة واضحة على تضاؤل اعتبار السلطات اللبنانية للنظام السوري ورجاله في لبنان.

المصادر اكدت ان اتصالات جرت مع كبار المسؤولين قبل اتخاذ هذه الخطوة وشملت حتى حزب الله.

بدوره، قال رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي ان عملية توقيف النائب والوزير الأسبق ميشال سماحة امس، تمت بناء على الاستنابة قضائية وهي تتعلق بموضوعات أمنية.

وقال ميقاتي، خلال لقائه مجلس نقابة المحررين في لبنان امس «لقد تبلغت من المدير العام لقوى الأمن الداخلي عن توقيف الوزير السابق ميشال سماحة بناء على استنابة قضائية صادرة عن المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود للتحقيق معه في مواضيع أمنية».

وأضاف ميقاتي: «في ضوء التحقيقات، يتخذ القضاء قراره».

وفي معرض رده على سؤال حول ارتباط التوقيف بموضوع المحكمة الدولية، قال ميقاتي: «لا أعتقد ان للأمر علاقة بموضوع المحكمة الدولية وقد طلبت تزويدي بتقرير مفصل حول هذا الموضوع سيكون بين يدي خلال ساعات».

وأضاف: «ليس هناك اي تدخل من قبلنا في عمل القضاء والتحقيق الجاري عمل إجرائي طبيعي تقوم به السلطات القضائية والأمنية التي تعمل حسب الأصول».

وفي السياق نفسه، قالت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية امس ان توقيف الوزير والنائب اللبناني السابق ميشال سماحة جاء على خلفية الإعداد لمحاولات تفجير في عدد من المناطق اللبنانية، فيما قالت زوجته ان توقيفه جاء على خلفيات «سياسية».

وأضافت الوكالة انه «تم العثور على عدد كبير من العبوات المجهزة بصواعق بغية تنفيذ عمليات التفجير» ولم تتحدث الوكالة عن أي تفاصيل أخرى.

### حرائق النظام السوري تبلغ أطراف الثوب اللبناني

في هذا الوقت، بلغت حرائق النظام السوري اطراف الثوب اللبناني امس عندما تواجه مواطنون من بلدة اكروم العكارية مع آخرين من عشيرة آل جعفر في الهرمل على اثر اختطاف الآخرين لمواطن سوري واولاده، كانوا في طريق النزوح من بلدتهم السورية القصير الى بلدة اكروم اللبنانية.

وقد انتصر اهالي اكروم العكارية للنازحين المختطفين وبينهم اولاد، لكن المواجهة حصلت بالرصاص عندما اصر الجعافرة على اعتبار الرجل واولاده ارهابيين.

واسفر الاشتباك عن مقتل شخص من اكروم وجرح آخر، كما جرح شخصان من آل جعفر، وتدخل الجيش فاصلا بين الطرفين، وشرع في مطاردة الفاعلين.القتيل يدعى احمد محمد بوعلي، وجرح كل من فضل الله صلاح من اكروم وشخصين من آل جعفر احدهما حالته غير مستقرة.

ولاحقا شهدت القرى العكارية سقوط المزيد من القذائف السورية اضافة الى حركة نزوح.

### قذائف سورية على القرى اللبنانية

ويقول المراسلون في الشمال اللبناني ان قصفا عنيفا متواصلا استهدف قريتي القصير وتلكلخ السوريتين الحدوديتين، ما ادى الى نزوح المزيد من العائلات، وطال الرصاص قرى مشتى حسن ومشتى حمود والبقيعة من الجانب السوري، وسقطت قذائف في خراج الكويشرة والدبابية والنهر الكبير من دون الابلاغ عن اصابات.

هذا الوضع افضى الى تحويل حركة نقل البضائع بالشاحنات الى سورية من المعابر اللبنانية الشمالية الى معبر المصنع في البقاع، الامر الذي ولد حالة اختناق مرورية عند هذا المعبر.

### مشروع قانون الانتخاب في المرمى

في غضون ذلك، تتوالى المواقف الرافضة لمشروع قانون الانتخاب الذي قسم لبنان الى 13 دائرة انتخابية معتمدا نظام النسبية الى جانب الحديث عن تحضير قانون بديل.

رئيس الحكومة نجيب ميقاتي رحب بما يمكن التوافق عليه في مجلس النواب، وزار امس وزير التيار الوطني الحر جبران باسيل البطريرك الماروني بشارة الراعي وواضعه بايجابيات مشروع القانون المشار اليه.

مصادر 14 آذار قالت انها لن تكتفي برفض المشروع والعمل على اسقاطه بل تعكس من خلال لجان تنسيق مصغرة العمل على ايجاد قواسم مشتركة تشكل مشروعا موحدا بالتنسيق مع النائب وليد جنبلاط ينطلق من رفض النسبية تحت سطوة السلاح، مع انها ليست ضد النسبية من حيث المبدأ، مع اعتماد الدوائر الصغرى مع رفض العودة الى قانون 1960.

رئيس الجمهورية ميشال سليمان تساءل امام زواره: هل الاحتجاج هو على مبدأ النسبية ام على تقسيم الدوائر الانتخابية؟

ويقول الزوار ان رئيس الجمهورية يفصل بين نظام النسبية والدوائر الانتخابية وهو مقتنع ان المصلحة الوطنية والمسيحية تقضي باعتماد النسبية التي تحفظ دور الاقليات وحضورها، اما تقسيم الدوائر فتعديله امر مفتوح وممكن بالتنسيق بين القوى السياسية في مجلس النواب.

رئيس مجلس النواب نبيه بري امل ان يناقش مشروع القانون في مجلس النواب انطلاقا من الحرص على التمثيل العادل والمصلحة الوطنية.

اما الرئيس نجيب ميقاتي فقد اعتبر ان رد الفعل الحاد من قبل تيار المستقبل ضد قانون الانتخابات غير مبرر وغير مفهوم، واي مشروع ليس نافذا بعد بل يمثل نقطة انطلاق لنقاش ديموقراطي لقانون الانتخاب على ان يتولى مجلس النواب حسم هذا النقاش واعتماد الخيار الذي يراه مناسبا، وبالتالي لم تكن هناك حاجة لهذه الضجة المفتعلة.

رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع دعا الى العودة لمشروع لجنة بكركي التي اقترحت تقسيم لبنان الى 61 دائرة صغيرة، مستغربا موافقة وزراء التيار الوطني الحر على مشروع الحكومة، الذي هو لمصلحة 8 آذار اكثر منها لتصحيح التمثيل المسيحي في لبنان.

وزير الاشغال العامة غازي العريضي ابلغ اذاعة «صوت لبنان» ان هذا القانون لن يمر في المجلس النيابي نظرا لاعتراض القوى الاساسية عليه، ودعا الى الاتفاق على مشروع قانون بديل.

الامين العام لتيار المستقبل احمد الحريري رفض بشدة قانون الانتخاب المطروح، وتساءل عن مصلحة رئيسي الجمهورية والوزراء في السير بقانون كهذا وهل يتحملان المسؤولية التاريخية عن تحويل لبنان الى مستعمرة تابعة للولي الفقيه؟

في المقابل، قال وزير العدل شكيب قرطباوي (كتلة عون) ان القانون الجديد يعطي المسيحيين افضلية اختيار ممثليهم مما يؤمن لكل الاطراف حرية التمثيل.

● بيروت ـ عمر حبنجر

### الحكومة أقرت قانون «سرقة المقاعد النيابية من المعارضة»

# السعد لـ «الأنباء»: نقف مع جنبلاط على ضفة النهر بانتظار مرور جثامين أعدائه

رأى نائب عاليه فؤاد السعد أن قانون الانتخاب الذي جهدت الحكومة «الالهية» لإقراره، لا يمكن تسميته الا بقانون «سرقة المقاعد النيابية من المعارضة»، وانتزاع الاكثرية عبر تشويه العملية الانتخابية وتزوير إرادة الناخبين، معتبرا بالتالي أن صائغي قانون الانتخاب لم يتطلعوا الى ما تقتضيه مصلحة لبنان الكيان في ظل التطورات الراهنة، إنما الى ما تتطلبه مصلحة «حزب الله» للانقضاض على البلاد والإمساك بها خلال مرحلة ما بعد نظام الاسد، لافتا الى أن جل ما أرادته الحكومة من هذا الابداع هو إعطاء طهران امتيازات داخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في لبنان لإبقاء ذراعها العسكرية على شواطئ المتوسط، أي «حزب الله»، صاحب القرار على المستويين التشريعي والتنفيذي، وذلك ضمن مخططها الأم ألا وهو ولاية الفقيه. ولفت النائب السعد في تصريح لـ «الأنباء» الى أن «حزب الله» والعماد عون يحاولان التذاكي على اللبنانيين، لا بل استغباءهم من خلال هذا القانون الانتخابي الرامي الى تطعيم المقاعد النيابية للمعارضة الحالية بمقاعد لبعض الموبوقين المتطفلين على السياسة في لبنان، مشيرا من جهة ثانية الى أن العماد عون نسف من خلال قبوله بهذا القانون دور اللجنة المسيحية الرباعية المنبثقة عن لقاء بكركي وأثبت أنه لم يكن معنيا بها بالأساس، مشيرا بالتالي الى أن العماد عون ينظر الى هذا القانون كفرصة أخيرة أمامه لتحقيق حلمه الرئاسي الوهم حتى ولو على حساب مصلحة المسيحيين، مؤكدا له ولـ «حزب الله» ولكل من ساهم داخل الحكومة في صياغة وإقرار قانون الانتخاب المعاق ان المجلس النيابي سيكون غدا سدا منيعا أمام محاولات تمريره، وأنه لا قمصان سوداء ولا أي حركات ترهيبية أخرى ستستطيع اختراق هذا السد لتهريبه.

فؤاد السعد

وذكّر النائب السعد بأن قانون الانتخاب في لبنان أقر مرتين في لبنان، الاول قانون أكثري وضعه الانتداب الفرنسي باعتماد المحافظة دائرة انتخابية واحدة وأجريت على أساسه انتخابات العامين 1943 و1947 في عهد الرئيس بشار الخوري، والثاني أكثري أيضا وضعته حكومة الرئيس الراحل رشيد كرامي في العام 1960 في عهد الرئيس الراحل فؤاد شهاب ثم عادت وأكدت عليه حكومة الرئيس الراحل أحمد الداعوق في العام نفسه، وكرت سبحة اعتماده حتى انتخابات العام 2009 إنما مع تعديلات في تقسيم الدوائر الانتخابية، لكن وفقا لمبدأ النظام الاكثري، ما يعني أن هذا النظام أظهر حسناته الوفيرة وإلا لما كان استمر منذ الاستقلال حتى اليوم، معتبرا بالتالي أن محاولة الحكومة تغيير النظام الانتخابي من أكثري الى نسبي هي بمنزلة ضرب النظام القوي للاتيان ببديل عنه يراعي طموحات المحاور الاقليمية ويسهل ما تخطط له تجاه لبنان والمنطقة.

وختم النائب السعد مؤكدا أن نواب «اللقاء الديموقراطي» لم يكونوا يوما بعيدين عن وليد جنبلاط واستمروا بمواكبته سياسيا، وسيخوضون معه والى جانبه اليوم وغدا كل المعارك السياسية لتحقيق لبنان السيد، مشيرا الى أن النائب جنبلاط لا يقف وحده على ضفة النهر بانتظار مرور جثامين أعدائه إنما يقف يدا بيد الى جانب نواب «اللقاء الديموقراطي».

● بيروت ـ زينة طبارة

# عبدالجليل يطلب استبدال مذيعة غير محجبة خلال حفل تسليم السلطة في ليبيا

طرابلس ـ ا.ف.ب: امر رئيس المجلس الليبي الوطني الانتقالي مصطفى عبدالجليل باستبدال مذيعة غير محجبة كان من المقرر ان تقدم حفل انتقال السلطة مساء امس الاول في طرابلس.

وكان شعر المذيعة ظاهرا كليا ووجهها مطليا بمساحيق التجميل ولم تكن ترتدي الحجاب.

وقد ارغمت على ترك القاعة وتولي اعضاء من المجلس الوطني الانتقالي تقديم الحفل.

وقال عبدالجليل قبل ان يلقي خطابه خلال حفل تسليم السلطة الى المؤتمر الوطني العام الذي انتخب اعضاؤه في السابع من يوليو الماضي «نحن نؤمن بالحريات الفردية وسنعمل على ترسيخها ولكن نحن مسلمون ومتمسكون بقيمنا، يجب ان يفهم الجميع هذه النقطة». ومر الحادث بشكل عابر ولم يلاحظ معظم الحضور ما جرى كما لم يفهموا الملاحظة التي ادلى بها عبدالجليل.

# المؤتمر الوطني العام يتسلم مهامه لقيادة ليبيا

طرابلس ـ د.ب.أ: تسلم المؤتمر الوطني الليبي العام بطرابلس ليل امس الأول مهامه لقيادة ليبيا في مرحلة جديدة من عمر ثورة «فبراير» بعد أن تم انتخابه في البلاد بعد أكثر من أربعين عاما عانت خلالها من الحكم الاستبدادي.

وأقيم بطرابلس احتفال كبير تسلم خلاله المؤتمر الوطني العام مهامه من المجلس الوطني الانتقالي الذي قاد ليبيا خلال فترة الثورة.

وشارك في الاحتفال الذي أقيم بمدينة طرابلس رئيس وأعضاء المجلس الوطني الانتقالي وأعضاء المؤتمر الوطني العام ورئيس وأعضاء الحكومة الانتقالية ورئيس المحكمة العليا ورئيس وأعضاء المكتب التنفيذي السابق.

كما حضره رئيس وأعضاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومندوبون عن مؤسسات المجتمع المدني وعدد من أمراء كتائب وسرايا الثوار والسفراء المعتمدين في ليبيا وممثلي المنظمات والهيئات الدولية، وحشد من مراسلي وسائل الإعلام المحلية والدولية.

وعرض شريط وثائقي يروي قصة تشكيل المجلس الوطني الانتقالي والإعلان عن أعضائه وعدم الإعلان عن البعض الآخر لظروف أمنية والاتصالات الدولية والتغطية الإعلامية التي حظي بها وخطابات المستشار مصطفى عبدالجليل الموجهة للشعب الليبي.

كما تضمن العرض الإعلانات عن المراحل التي مرت بها الثورة والصعوبات التي واجهتها، والمعارك التي خاضها الثوار والانتصارات التي حققتها المدن.

في هذا الوقت أكد رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي المستشار مصطفى عبدالجليل أن المجلس الانتقالي الليبي استطاع أن يخرج ليبيا من مرحلة التحرير إلى مرحلة بناء الدولة بفضل التفاف الشعب الليبي حوله.

# قراءة في النسبية الانتخابية لـ «الأنباء»: لهذا رفضها جنبلاط وسترفضها المعارضة

النسبية، مبدئيا، نظام انتخابي يجد فيه البعض مسارا إصلاحيا يحقق تمثيلا أفضل وينظر إليه آخرون من زاوية أخرى لا تصب في خانة هذه الغاية الإصلاحية.

ويقول خبير بقوانين الانتخابات لـ «الأنباء»: ان في لبنان تختلف مقاربة النسبية تماما ويتعاطى معها فرقاء بخلفية إيجابية ويعتبرها سواهم أسلوبا يضفي الى هيمنة فئة على حساب أخرى بعيدا من تحقيق أي شكل من أشكال صحة التمثيل.

وترى الموالاة ان النسبية شعار يخدم أهدافها في الانتخابات المقبلة فيظهرها إصلاحية أكثر من المعارضة.

وتشكل النسبية أداة تستطيع الموالاة استغلالها في الطريق الى الفوز بالأكثرية النيابية المقبلة مع النائب وليد جنبلاط أو من دونه.

وتعتقد الموالاة بأنها قادرة على الحؤول دون أي خرق في مناطق نفوذ حزب الله في الجنوب والبقاع الشمالي عدا جزين أي في الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية الشيعية الناخبة، وان اللعبة ستكون عكسية في الدوائر الأخرى على مساحة لبنان أي في المناطق المختلطة مسيحيا وسنيا ودرزيا.

ففي البقاعين الأوسط والغربي سيكون التيار الوطني الحر وحلفاؤه قادرين على تحقيق خروقات لا يستهان بها، بينما تظهر الوقائع ان قوى 14 آذار لاتزال قادرة على حصد المقاعد كلها إذا عاد النائب جنبلاط الى سربها على أساس الأكثرية العددية.

وفي بيروت اذا اعتمد تقسيم الدائرتين فان 8 آذار تراهن على تحقيق خروقات غير قليلة على الإطلاق، فحضورها السني لا بأس به وقوتها الشيعية واضحة المعالم وفعالية حزب الطاشناق والتيار العوني قائمة مسيحيا، الأمر الذي يعني خرقا لا يستهان به على مستوى التمثيل السياسي للعاصمة في ظل النسبية.

وفي صيدا قد يتحقق خرق لسيطرة تيار المستقبل الذي فاز بالمقعدين النيابيين فيها.

أما جبل لبنان الجنوبي فهو المثال الصارخ على أهمية النسبية للتبديل المعبر في خريطة التمثيل السياسي والنيابي في ظل زعامة المختارة ونفوذ آل جنبلاط والحضور المسيحي المتنامي لقوى 14 آذار.

وفي جبل لبنان الشمالي سيتحقق نوع من التوازن بين التيار العوني والقوى المسيحية في 14 آذار والوسطيين الذين تحالفوا ولايزالون مع أخصام حزب الله بينهم المقربون من رئيس الجمهورية ميشال سليمان.

النسبية تنقذ باسيل في البترون

وفي الشمال ستكون النسبية الأداة الأهم لتسديد ضربة قوية لنفوذ تيار المستقبل والقوات اللبنانية والأهم لإنقاذ وزير الطاقة جبران باسيل من المصير شبه المحتوم سلفا بالسقوط مرة ثالثة في الانتخابات النيابية.

ففي البترون، ترتفع حظوظ باسيل بالفوز وفي الكورة سيحقق مسيحيو 8 آذار خرقا، أما بشري فستبقى عصية على أي خرق بينما سترتد النسبية إيجابا لصالح 14 آذار التي ستتمكن من كسر أحادية التمثيل الذي يفرضه النائب سليمان فرنجية في زغرتا.

وستكون الإفادة الكبرى لقوى 8 آذار من خلال النسبية في طرابلس وعكار والضنية المنية.

ففي عاصمة الشمال سترتفع حظوظ الرئيس نجيب ميقاتي والوزير محمد الصفدي في الفوز بالنيابة مهما كانت عليه أوضاع شعبيتهما، وقد يحظى آل كرامي بفرصة أهم.

وفي الضنية قد يتمكن النائب السابق جهاد الصمد من الفوز.

وفي عكار قد يتمكن التيار العوني من تحقيق خرق في أي من المقاعد المسيحية الثلاثة والأهم انه قد يذهب المقعد العلوي الى مرشح من 8 آذار أي الى مقرب من النظام السوري.

● بيروت ـ منصور شعبان

# وزير داخلية تونس يستبعد الحل الأمني وحده لحل معضلة التطرف في المساجد

تونس ـ د.ب.أ: قال وزير الداخلية التونسي علي العريض إن معالجة العنف المستشري بمساجد تونس على أيدي المتشددين لا يقتصر على العامل الأمني.

وقال العريض، في جلسة استماع للحكومة امس الأول بالمجلس الوطني التأسيسي، «إن محاربة الغلو والتطرف الديني لا تقتصر على الجانب الأمني فقط بل تستدعي أيضا القيام بإصلاحات ثقافية ودينية في فكر المواطنين». وأشار إلى التحسن الأمني في البلاد بشكل عام عبر التراجع المسجل في عدد الاعتصامات من 1651 اعتصاما خلال مايو إلى 682 في شهر يوليو، مطالبا في المقابل بنشر قيم الوسطية والتسامح لاحتواء التشدد الديني.

وخلال شهر رمضان، عاد العنف السلفي ليضرب بقوة في عدد من مساجد تونس وحتى خارجها وكان آخرها تعرض القيادي البارز في حركة النهضة عبد الفتاح مورو إلى اعتداء عنيف أثناء إلقائه لمحاضرة دينية.

وتواجه الحكومة المؤقتة التي تقودها حركة النهضة مع شريكيها حزبي «المؤتمر» و«التكتل» العلمانيين انتقادات بالتراخي في التصدي للمجموعات السلفية المتشددة. وكان وزير الشؤون الدينية نور الدين الخادمي من حركة النهضة قد صرح خلال مؤتمر صحافي بأن التصدي لظاهرة العنف في المساجد هو من صلاحيات وزارة الداخلية التي لها حق استعمال القوة لفرض احترام القانون.